

النظم الانتخابية وأثرها على تشكيل الحكومة

م. مدير عام- علي عباس خلف

ماجستير قانون دولي-دستوري

مكتب رئيس الوزراء- لجنة المصالحة الوطنية

اهمية خاصة لا باعتباره اساس في توزيع اصوات الناخبين فحسب بل كونه يساهم في بناء الحياة الحزبية وبالتالي يكون عاملاً مؤثراً في كثرة او قلة اعداد الكتل السياسية داخل قبة البرلمان ، الامر الذي ينعكس على تشكيل الحكومة وشكلها من ناحية كونها حكومة ائتلافية او لا . لقد سلطنا الضوء في بحثنا هذا على التشريعات الخاصة بنظم الانتخاب في العراق وبعض دول العالم والتي تساهم في تشكيل حكومة قوية او ضعيفة وقد اشرنا في خاتمته الى بعض التوصيات التي نعتقد ان الاخذ بها سيساعد في تشكيل حكومة قوية وفاعلة .

المخلص

تتعدد النظم الانتخابية المطبقة في دول العالم بحسب التشريعات فيها تبعاً لاختلاف ظروفها السياسية والاجتماعية والثقافية ، واذ كانت تلك النظم في بعض الدول تساهم في تعزيز قدرة مؤسسات الدولة وبشكل خاص الحكومة في تنفيذ التزاماتها الدستورية والقانونية بتحقيق الامن والاستقرار وتقديم الخدمات والازدهار الاقتصادي كما تساهم في تعزيز المشاركة السياسية المتنوعة من مكوناتها المختلفة اثنياً وطائفياً ودينياً ، فانها قد تلعب دوراً بالضد من ذلك يتمثل في اضعاف سلطات الدولة في اداء مهامها وتكون سبباً مهماً في تفويض بناءها على اسس سليمة .

ان النظام الانتخابي المعتمد في الدول له مدخلية كبيرة في بناء التنظيم السياسي والحزبي فيها ومن هنا فان البحث في الأطر القانونية الخاصة بالنظام الانتخابي يكتسب

Abstract

The electoral systems applied in the countries of the world vary according to their legislation according to their different political, social and cultural conditions. If these systems in some countries contribute to strengthening the capacity of state institutions and in particular the government in the implementation of its constitutional and legal obligations to achieve security and stability and provide services and economic prosperity., As well as contribute to the promotion of diverse political participation of different ethnic, sectarian and religious components, it may play a role against the other is to weaken the powers of the state in the performance of its functions and an important reason to undermine the building on a sound basis.

The electoral system adopted in the states has a significant input

in building the political and partisan organization. Hence, the search in the legal frameworks of the electoral system is of particular importance not only as a basis for the distribution of the votes of the voters but also because it contributes to the building of party life and thus is an influential factor in many or the lack of numbers of political blocs inside the parliament, which is reflected on the formation of the government and its form in terms of being a coalition government or not.

We have highlighted in this research the legislation on election systems in Iraq and some countries of the world, which contribute to the formation of a strong or weak government and we have concluded in the end to some of the proposals that we believe that taking them will help in forming a strong and effective government.

المقدمة

الدولة ومنها السلطتين التشريعية والتنفيذية والحكومة بشكل اخص التي هي محل نظر بحثنا هذا .

ان مشكلة البحث تكمن في ان النظم الانتخابية المتعمدة في انتخابات مجلس النواب والمجالس المحلية كلها تركز الانقسام والتشتت في توزيع اصوات الناخبين مما ينتج كثرة غير محمودة بعدد الكتل السياسية الفائزة بمقعد او مقاعد داخل مجلس النواب ومجالس المحافظات وهذا من شأنه ان يؤثر على مستوى اداء وتشكيل سلطات الدولة والكيانات الاخرى المتفرعة عنها كالحكومة وشكلها من ناحية ائتلافية او لا ، ولجل ذلك في البحث في هذا الموضوع يكتسب اهميته الخاصة من كون النظام الانتخابي قد يكون سبباً في تقوية او اضعاف هذه الكيانات.

لقد استعنا بالمنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية الخاصة بالنظم الانتخابية المطبقة في العراق مع الاشارة الى النظم الانتخابية المعتمدة في بعض دول العالم كبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والمانيا وفرنسا وغيرها للوصول الى النتائج والتوصيات التي نرى ان الاخذ بها يساهم في ايجاد حكومة قوية قادرة على انجاز مهامها الدستورية ، وقد ارتأينا في بحثنا هذا استعراض اهم النظم الانتخابية المطبقة في

كثيرة هي النظم الانتخابية المطبقة في دول العالم^(١) وقد تباينت التشريعات الانتخابية في تبني نظام انتخابي على حساب آخر تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والثقافية والاجتماعية في كل دولة ، ولذا نجد ان بعض الدول تعتمد نظاماً انتخابياً معيناً في حين ان البعض الآخر تعتمد نظاماً انتخابياً اخر، وإذا كانت نظم الانتخاب تقوم بعملية فرز وترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد في مواقع مؤسسات الدولة سواء كانت في المجلس النيابي او المجالس المحلية ، فان لهذه النظم اهمية كبرى وتأثير واسع على عمل مؤسسات الدولة من خلال تحديد احجام تمثيل القوى السياسية وطبيعة التحالفات القائمة فيما بينها لاحقاً ، كما ان للنظم الانتخابية دوراً كبيراً في حث الجماعات والمكونات القومية واللغوية والدينية على المشاركة في العملية السياسية او اقصائها عن المشاركة ، فنطبق بعض النظم الانتخابية في دولة ما يؤدي الى رسم الواقع السياسي والمؤسستي فيها على اسس معينة تختلف كلياً عن الاسس التي يمكن لنظام انتخابي معايير ايجادها في الحياة السياسية ، وهذا يعني ان طبيعة النظام الانتخابي له مدخلة كبيرة في تنظيم الحياة الحزبية وبناء وتشكيل السلطات العامة في

يزيد عن نصف اصواته ، ونظام الاغلبية كما يمكن تصوره في التصويت الفردي يمكن افتراضه على اساس التصويت بالقائمة ، فالقائمة التي تحصل على اكثر الاصوات هي التي تعدّ فائزة في الانتخاب ، وبالتالي تكون جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية لها ، ولنظام الانتخاب بالاغلبية صورتان هما :

أولاً : نظام الاغلبية ذو الدور الواحد :

ويسمى هذا النوع من الاغلبية بالاغلبية النسبية او البسيطة وفيه يفوز بالانتخابات المرشح الذي يحصل على اعلى الاصوات بغض النظر عن نسبة ما حصل عليه الى مجموع اصوات الناخبين المشاركين معه في الانتخابات إذا كان الانتخاب فردياً ، وتفوز القائمة بالمقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية إذا حصلت على اعلى الاصوات بغض النظر عن نسبة ما حصلت عليه الى مجموع اصوات القوائم الأخرى المشاركة في الانتخابات إذا كان الانتخاب بالقائمة ، فمثلاً لو افترضنا ان الانتخاب يجري على اساس الاخذ بالنظام الفردي ، وكان هنالك ثلاثة مرشحين حصل الأول منهم على (١٠٠٠٠) عشرة الاف صوت ، وحصل الثاني على (٨٠٠٠) ثمانية الاف صوت وحصل الثالث على (٦٠٠٠) ستة الاف صوت ، فان المرشح الأول يعدّ فائزاً بالمقعد المخصص للدائرة الانتخابية على الرغم من ان

دول العالم من خلال تصنيفها الى صنفين الأول النظم الانتخابية التي تساهم في انشاء حكومة قوية والثاني النظم الانتخابية التي تساهم في انشاء حكومة ضعيفة في الفرعين الآتيين (ii) :

الفرع الأول

النظم الانتخابية التي تساهم في انشاء حكومة قوية

ويتمثل ذلك في نظام الانتخاب بالاغلبية الذي يعدّ من ابسط واقدم نظم الانتخاب في العالم ، إذ يرجع تاريخه الى بريطانيا في عام ١٢٦٥ حيث جرى على وفقه انتخاب اعضاء البرلمان في حينها ويعني هذا النظام بان المرشح الذي يحصل على اعلى عدد من الاصوات هو الذي يفوز بالانتخاب ، حتى وان كانت الاصوات التي حصل عليها باقي المرشحين تزيد عن نصف مجموع الاصوات المعطاة في الدائرة ، فلو فرضنا ان دائرة معينة اجريت فيها الانتخابات على اساس التصويت الفردي مثلاً وكان فيها ثلاثة مرشحين حصلوا على النتائج الآتية ، المرشح (أ) حصل على (٦٠٠٠) الف صوت ، والمرشح (ب) حصل على (٥٠٠٠) خمسة الاف صوت والمرشح (ج) حصل على (٣٠٠٠) ثلاثة الاف صوت ، فان المرشح الذي يفوز بالانتخاب هو المرشح (أ) بالرغم من ان مجموع ما حصل عليه كلا المرشحين (ب،ج) في نفس الدائرة

الواحد هو خلاف ذلك ، ففي انتخابات عام ١٩٨٣ لمجلس العموم البريطاني حصل تحالف الحزب التحريري الديمقراطي على خمسة وعشرين بالمئة من الاصوات لكنه فاز بثلاثة بالمئة فقط من المقاعد ، وفي الانتخابات التي جرت في نيوزيلندا عام ١٩٨١ حصل حزب التضامن الاجتماعي على واحد وعشرون بالمئة من الاصوات لكنه كسب على اثنين بالمئة فقط من المقاعد .

٢- استبعاد الاقليات من التمثيل العادل :
في ظل هذا النظام عندما يكون التصويت فردياً فان الاطراف المتنافسة تعمل على ترشيح شخص يحظى بقبول وتأييد شريحة كبيرة من من ابناء الدائرة الانتخابية حتى يتم تجنب خسارة هذا المقعد فيما لو تم ترشيح شخص مقبول من قبلهم ، لذا فانه لا يمكن في الدوائر الانتخابية التي تكون من الاغلبية البيضاء ترشيح مواطن اسود في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك لا يمكن ترشيح المسلمين في بريطانيا ضمن دوائر انتخابية رافضة لهم او على الاقل غير مؤيدة لهم الامر الذي يؤدي الى ضعف تمثيل الاقليات العرقية او الدينية في البرلمانات .

٣- استبعاد تمثيل النساء في البرلمان : ان سعي الأحزاب على الفوز بالمقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية يدفعها الى

المرشحين الآخرين قد حصلوا على اكثر من نصف الاصوات المعطاة في الدائرة ، ولو افترضنا ان الانتخاب يجري على اساس الاخذ بنظام القائمة وان الدائرة الانتخابية قد خصص لها ثلاث مقاعد وحصلت قائمة الحزب (أ) على (١٠٠٠٠) عشرة الاف صوت وقائمة الحزب (ب) على (٨٠٠٠) ثمانية الاف صوت ، وقائمة الحزب (ج) على (٦٠٠٠) ستة الاف صوت فان قائمة الحزب (أ) تعد هي الفائزة بالمقاعد الثلاث المخصصة للدائرة الانتخابية مع ان القائمتين الآخرين قد حصلتا على اكثر من نصف عدد الاصوات المعطاة ، وقد اعتمدت عدة دول هذا النظام وفي مقدمتها بريطانيا منذ القرن الثالث عشر والولايات المتحدة الامريكية واغلب دول الكومنولث ، واخذت به ايضاً الهند منذ استقلالها عام ١٩٤٧ ، والعراق في قانون انتخاب مجلس النواب لعام ١٩٢٤ وعام ١٩٤٦ وقانون المجلس الوطني لعام ١٩٨٠⁽ⁱⁱⁱ⁾ ، وحيث ان لكل نظام انتخابي عيوب ومزايا فقد ذكرت جملة من العيوب التي تنشأ من تطبيق هذا النظام تمثلت في^(iv) :

١- فقدانه لعدالة التمثيل : ان مقتضى العدالة هو ان الحزب الذي يحصل على نسبة معينة من الاصوات يجب ان يفوز بنسبة موازية لها من المقاعد البرلمانية ولكن ما يحصل في ظل نظام الاغلبية ذو الدور

النظام هو حكومة الاغلبية والاستثناء هو الحكومة الائتلافية (vii) .

٣- ان تطبيق هذا النظام يؤدي الى تكوين معارضة قوية ومتماسكة تقوم بأداء الدور الرقابي على اكمل وجه وتقدم نفسها كبديل واقعي عن الحكومة عند فشلها .

٤- يمنع تطبيق هذا النظام من صعود الأحزاب المتطرفة الى البرلمان ، فإذا لم تكن هذه الأحزاب المتطرفة قد تركزت قواعدها الشعبية في دائرة انتخابية معينة فانها من غير المحتمل ان تفوز باي مقعد نيابي في ظل هذا النظام وهذا بعكس تطبيق نظام التمثيل النسبي حيث يمكن للمتطرفين ان يتجمعوا على الصعيد الوطني ويضمنوا التمثيل في البرلمان .

ثانياً : نظام الاغلبية ذو الدورين :

ويسمى نظام الاغلبية المطلقة ، وطبقاً لهذا النظام يفوز المرشح او القائمة بالمقعد او المقاعد المخصصة للدائرة إذا ما حصل على اكثر من نصف عدد الاصوات الصحيحة لمن شاركوا في الاقتراع ، فلكي يفوز المرشح او القائمة لا بد من الحصول على اكثر من ٥٠% خمسين بالمئة من الاصوات الصحيحة المعطاة من الناخبين أي الاغلبية المطلقة مهما كان عدد المرشحين ، وفي حالة عدم حصولهم على هذه النسبة فانه يلجأ الى اعادة الانتخابات مرة ثانية بين المرشحين الذين حصلوا على

ترشيح اشخاص قادرين على جذب الجماهير الامر الذي يؤدي الى العزوف عن ترشيح النساء لانهن اقل قدرة على التأثير على الناخبين وتحفيزهم على التصويت لهن (v) .

٤- اهدار نسبة كبيرة من الاصوات : ان الناخبين الذين يمثلون اقلية ضمن الدائرة الانتخابية لا يندفعون الى المشاركة في التصويت لانهم متأكدون ان لا امل في فوز مرشحهم ، وتسمى هذه الاصوات بالاصوات المهذورة او الضائعة ، وهذا الاحجام يولد فجوة كبيرة بين الناخبين والنظام السياسي الامر الذي قد يدفع المتطرفين منهم على الثورة ضده . وفي مقابل هذه العيوب ذكرت مزايا عديدة لتطبيق هذا النظام كان اهمها (vi) :

١- ان هذا النظام يتميز بالبساطة والسهولة والوضوح وهو ما يسهل عملية الاحصاء وفرز الاصوات وسرعة إعلان النتائج حيث يمكن إعلانها في نفس اليوم الذي جرت فيه.

٢- يتولد من تطبيق هذا النظام انشاء سلطة تنفيذية قوية تتمثل في تشكيل حكومة الحزب الواحد التي تتصف بالتجانس والبرامج المشتركة لان حزب الاغلبية البرلمانية هو الذي سوف يشكل الحكومة بمفرده وهذا الامر يساهم بدرجة كبيرة في تهيئة البيئة المناسبة لتمكين الحكومة في انجاز مهامها وواجباتها الدستورية ، فالاصل وفق هذا

الأخرى سوى سويسرا التي اعتمدهت في انتخابات مجلس الدويلات في اغلب مقاطعاتها^(ix) . واخذ مرسوم انتخاب النواب العراقي رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ بنظام الاغلبية ذي الدورين إذ نصت الفقرة الأولى من المادة (٥٢) من المرسوم على الاتي : (يكون نائباً المرشح الذي نال العدد الاكبر من اراء الناخبين الذين ابدوا اراءهم بشرط ان لا يقل هذا العدد عن اربعين بالمئة من الاراء الصحيحة فإذا لم يحصل احد المرشحين في المرة الأولى على هذا العدد من الاراء يعاد الانتخاب في المنطقة الإنتخابية خلال مدة سبعة ايام بين المرشحين الذين حصلوا على ما لا يقل عن عشرة بالمئة من اراء الناخبين الذين ابدوا اراءهم وفي المرة الثانية يكون نائباً المرشح الذي يحصل على العدد الاكبر من الاراء الصحيحة)^(x) .

ولهذا النظام عيوب عديدة بنظر منتقديه اهمها ^(xi) :

١- ان هذا النظام الانتخابي يفرض عبئاً كبيراً على الإدارة الإنتخابية حيث يضع على عاتقها التحضير السريع للجولة الإنتخابية الثانية بعد انتهاء الأولى ، كما انه يضع عبئاً اضافياً على نفس الناخب إذ يفرض عليه الخروج مرتين للاقتراع ، وكذلك يزيد تطبيق هذا النظام من التكلفة المالية للعملية الإنتخابية .

اعلى عدد من الاصوات ويكون الفائز في هذه المرحلة من يحصل على اعلى الاصوات من المرشحين الآخرين الذين اشتركوا معه في الجولة الثانية ، ولا يشترط هنا ان تتحقق الاغلبية المطلقة بل يكفي تحقق الاغلبية البسيطة او النسبية في هذه الجولة . فلو افترضنا ان المرشح الأول حصل على (٦٠٠٠) ستة الاف صوت والمرشح الثاني حصل على (٥٠٠٠) خمسة الاف صوت والثالث على (٣٠٠٠) ثلاثة الاف صوت ، فهنا لا يمكن اعتبار المرشح الأول هو الفائز في التصويت الفردي لانه لم يحصل على الاغلبية المطلقة وهي (٥٠% + ١) ولذا فانه في هذه الحالة يعاد الانتخاب مرة ثانية وحينئذ يعد المرشح الذي يحصل على اعلى الاصوات (الاغلبية البسيطة) فائزاً في التصويت ، وكذلك الحال فيما لو كان التنافس ما بين القوائم في نظام التصويت بالقائمة ، ويرجع هذا النظام الى العصور الوسطى في اوربا حيث كان سائداً فيها لانتخاب الهيئات العامة ومجالس الدويلات والمجالس المحلية والمؤسسات الدينية ، وقد اخذت به أيضاً كل من ايران وكوبا والكونغو ومقدونيا وبييلوروسيا واوكرانيا ، كما اخذت فرنسا بهذا النظام الانتخابي منذ الثورة الفرنسية وحتى عام ١٩٤٥ ثم عادت اليه في انتخابات عام ١٩٨٨ ^(viii) ، ولكنه ما لبث ان تم العدول عنه في الدول الاوربية

٢- وفقاً لهذا النظام تحصل عادة انسحابات من المرشحين الضعاف بارادتهم او بسبب المساومات الحاصلة قبل الانسحاب ، الامر الذي يؤدي الى خلل في تمثيل بعض القوى السياسية .

٣- ان هذا النظام كسابقه يؤدي الى التفاوت في التمثيل فلا يتحقق التمثيل الحقيقي للقوى السياسية في البرلمان بحسب احجامها بل نجد ان بعض الأحزاب تحصل على مقاعد اعلى بكثير من من نسبة الاصوات الحاصلة عليها في الانتخابات فمثلاً في الانتخابات التشريعية الفرنسية لعام ١٩٣٦ لم يمثل النواب البالغ عددهم (٥٩٨) الذين تتألف منهم الجمعية الوطنية سوى ٤٦,٣% من اصوات الناخبين وحتى داخل الجمعية لم يكن هنالك تمثيل حقيقي للأحزاب السياسية يتناسب مع قوتها الانتخابية الحقيقية ، ففي حين حصل الحزب الشيوعي الفرنسي على (٧٢) مقعداً في مقابل مليون ونصف المليون صوت حصل الاشتراكيون على (١٠٦) مقعد في مقابل مئة الف صوت فقط.

وإذا كانت تلك رؤية منتقدي هذا النظام فان مؤيدوه يروون فيه مزايا عديدة هي (xii) :

١- ان هذا النظام يساعد في ايجاد سلطة تنفيذية قوية مع السماح بتعددية حزبية في الحياة السياسية اكثر من نظام الاغلبية ذي الدور الواحد .

٢- ان هذا النظام الانتخابي يترك للناخبين والأحزاب حرية كبيرة خلال الجولة الأولى من الانتخاب بتأييد مرشحين وفي تغيير ارائهم بمنح اصواتهم لمرشح آخر في الجولة الثانية .

٣- ان اعتماد هذا النظام يؤدي الى تشجيع التفاوض والتقارب بين الاطراف والمرشحين .

الفرع الثاني

النظم الانتخابية التي تساهم في انشاء حكومة ضعيفة

وتتمثل في النظامين الآتيين :

أولاً : نظام التمثيل النسبي :

وهو من اهم النظم الانتخابية التي تؤدي الى تأسيس حكومة ضعيفة وغير مؤثرة ، ويفترض هذا النظام الاخذ بالانتخاب عن طريق القائمة ولا يصح معه الانتخاب الفردي (xiii) ، وبموجبه يتم تقسيم البلاد الى عدة دوائر انتخابية وتوزع المقاعد المخصصة لها على القوائم المتنافسة تبعاً لنسبة الاصوات التي تحصل عليها كل قائمة ، فلو افترضنا ان هنالك ثلاثة قوائم متنافسة على عشرة مقاعد في دائرة انتخابية معينة وحصلت القائمة (أ) على (٦٠٠٠) ستة الاف صوت والقائمة (ب) على (٣٠٠٠) ثلاثة الاف صوت والقائمة (ج) على (١٠٠٠) الف صوت فان المقاعد العشرة سيتم توزيعها على هذه القوائم بنسبة الاصوات التي حصلت كل قائمة عليها وعليه فان هذا

بطريقة القائمة المفتوحة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ويحق للناخب التصويت للقائمة او القائمة واحد المرشحين فيها ويجوز الترشيح الفردي)

ج - القوائم المفتوحة :

وهذا الاسلوب هو الاكثر حرية للناخب فهو يعطيه القدرة على اختيار من يراه مناسباً من المرشحين سواء بالتغيير في نفس القائمة او المزج بين مرشحين مختلفين من قوائم مختلفة وهذا الاسلوب مع انه يتسم بالحرية الا ان اجراءاته توصف بالتعقيد وقد تم اعتماده في دول عديدة منها بولندا وفلندا وسويسرا .

ونظام التمثيل النسبي نوعان فهو اما ان يكون شاملاً لكل الدولة او ان يكون جزئياً يشمل مناطق انتخابية معينة وتوضيح ذلك على وفق الاتي :

١- التمثيل النسبي الشامل :

وفي هذا النوع يتم احتساب اصوات جميع الناخبين في البلاد وتقسّم على عدد المقاعد النيابية التي يتكون منها المجلس وناتج القسمة يكون هو المعدل الوطني الذي يمثل الحد الادنى للحصول على مقعد نيابي واحد ، فإذا حصلت القائمة على هذا المعدل فان لها مقعداً في المجلس ، وإذا حصلت على ضعف المعدل يكون لها مقعدان وهكذا ، واما كيفية تطبيق هذا النظام فانه يكون من خلال ان كل حزب يتقدم بقائمة مرشحين محلية في كل منطقة انتخابية كما يتقدم

النظام الانتخابي يمنح كل قائمة فرصة للحصول على عدد معين من المقاعد يساوي النسبة التي حصلت عليها من الاصوات ، ففي مثالنا تحصل القائمة (أ) على ستة مقاعد ، والقائمة (ب) على ثلاثة مقاعد والقائمة (ج) على مقعد واحد وهكذا .

ولنظام التمثيل النسبي صور عديدة في الواقع التطبيقي اهمها :

أ- القوائم المغلقة :

وبموجب هذا الاسلوب يلتزم الناخب بالتصويت على احد القوائم ولا يحق له اجراء أي تعديل عليها او تغيير في الاسماء التي تم ترشيحها من الحزب في القائمة وقد تم اعتماد هذا الاسلوب في انتخابات الجمعية الوطنية في العراق وانتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت على وفق قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ إذ نصت المادة (٩) منه على (يكون الترشيح بطريقة القائمة المغلقة ويجوز الترشيح الفردي)

ب- القوائم المغلقة مع التفضيل :

وفي هذا الاسلوب يكون الناخب مقيداً بالاسماء الموجودة في القائمة ولكن له الحرية في اعادة ترتيب الاسماء التي فيها حسب ارادته ويكون ذلك بانتخاب الشخص الذي يرغب فيه مهما كان تسلسله في القائمة ، وهو ما اعتمده قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ في المادة (١٢) التي نصت (يكون الترشيح

النظام على المعدل الوطني مرة او مرتين من خلال جمع الاصوات غير المستعملة على المستوى الوطني وبالتالي يحصل انقسام وعدم توافق في مجلس النواب وهذا بدوره سوف يؤثر سلباً على استقرار الحكومة وادائها لمهامها ، كما انه يمنح قادة الأحزاب سلطة في توزيع المقاعد المتبقية على المستوى الوطني حيث يكون لهم القرار الحاسم في تنظيم القوائم الوطنية وهذا يعني ان اختيار النواب سيكون بناء على ارادتهم لا ارادة الناخبين .

٢- التمثيل النسبي الجزئي :

وفي هذا النوع يتم توزيع المقاعد على الصعيد المحلي ، فيكون لكل دائرة انتخابية قاسم انتخابي خاص بها يستخرج من خلال قسمة عدد الاصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لها ، وقد وجدت عدة طرق لتطبيق نظام التمثيل النسبي الجزئي في الانتخابات منها طريقة (هوندت) (xv) وطريقة (سانت ليغو) التي تم اكتشافها عام ١٩١٠ واخذت بها كل من الدنمارك والنرويج والسويد ، ومن بين الدول التي اخذت بطريقة سانت ليغو العراق إذ اعتمدها قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ بشكل معدل في توزيع المقاعد النيابية في المادة (١٤) من القانون وكذلك تبناها في المادة (٤) من قانون التعديل

بقائمة مرشحين على المستوى الوطني ، ويتم احتساب عدد المقاعد التي تحصل عليها القائمة من خلال قسمة عدد الاصوات التي حصلت عليها في كل دائرة انتخابية على المعدل الوطني وإذا تبقى لها اصوات اخرى بعد هذه القسمة فانها ترحل الى القائمة الوطنية ، وكمثال على ذلك لو فرضنا ان المعدل الوطني بلغ (٢٠٠٠٠) عشرين الف صوتاً وقد حصلت احد القوائم في مناطق انتخابية متعددة على (٥٠٠٠٠) خمسين الف صوت ، فانها تحصل على مقعدين في المجلس وتبقى لها (١٠٠٠٠) عشرة الاف صوت غير مستعملة ، فإذا حصل الامر نفسه في مناطق اخرى وتبقى للقائمة اصوات غير مستعملة بلغت بمجموعها (١٠٠٠٠٠) مئة الف صوت غير مستعملة فانها ستحصل على خمسة مقاعد نيابية اضافية ، وهكذا يطبق الامر على باقي القوائم والأحزاب ، وقد تم اعتماد هذا النظام في المانيا في ظل دستور فايمار حيث كان احد الأسباب المهمة في مجيء النازية فيها (xiv) ، ويعاب على هذا النظام انه يجعل من تشكيل الحكومة مهمة صعبة كما انه يسهم في اضعافها لانه يوجد تعددية حزبية غير محدودة ، الامر الذي يؤدي الى القضاء على تماسك ووحدة المجلس النيابي بالحيلولة دون تكوين اغلبية نيابية ، فالأحزاب الصغيرة يمكن لها ان تحصل على وفق هذا

كبير من الأحزاب تعمق الانقسام المجتمعي (xvi) ، وبالتالي يكون من الصعوبة بمكان تكوين رأي عام داعم للثوابت الوطنية والاساسية في الدولة حيث ان كل حزب يسعى الى تسقيط الآخر لكسب مؤيده لجانبه فطبيعة هذه التعددية تكون غير محدودة وبالتالي فانها تساهم في إنكفاء الصراعات الداخلية .

٢- ان هذا النظام يساهم بدرجة كبيرة في اضعاف الحكومة وتهميش دورها إذ أنه يحول دون تكوين اقلية برلمانية مما يؤدي الى قيام حكومات ائتلافية جامدة وفاقدة للثبات والاستقرار ، فمن حيث الجمود فان عدم وجود اقلية يؤدي الى عرقلة صدور واتخاذ القرارات ، الامر الذي يجعل سلطات الدولة في حالة توقف وجمود سياسي لا نهاية له حتى مع اعادة الانتخابات في ظل نفس النظام ، واما من حيث عدم الاستقرار والثبات الحكومي فان الحكومة تكون رهينة باستمرار وديمومة الائتلاف الذي تشكلت على اساسه ، فاي ازمة داخلية او خارجية تؤثر على هذا الائتلاف وتؤدي الى تفككه تؤثر بالنتيجة سلباً على الحكومة ، ولذا يضطر رئيس الحكومة في الحكومات الائتلافية الى الخضوع التام لارادة الائتلاف حفاظاً على استمرارية الحكومة وخوفاً من انحلال الائتلاف الداعم لها وكلا الامرين ينتجان حكومة ضعيفة غير متجانسة لا

الاول لقانون الانتخابات رقم (١) لسنة ٢٠١٨ ، ومن الواضح ان هذا النظام الذي اقّره قانون الانتخابات العراقي يمنح الأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على تمثيل نيابي كما انه ينتج تعددية شبه كاملة ، الامر الذي سيؤثر سلباً على انسجام وعمل مجلس النواب ومعه يضطر الى اللجوء الى التوافق مع الكتل لضمان النصاب المطلوب لتشريع القوانين ، وهو كذلك يؤثر سلباً على واقع السلطة التنفيذية فيؤدي الى اضعافها من خلال تشكيل الحكومة فمعه يصعب تشكيل حكومة اقلية تمنح كامل الصلاحيات لأداء برامجها وتنفيذ مهامها ، وعادة ما تكون الحكومات التي تتبثق من تطبيق هذا النظام هي حكومات ائتلافية تفتقد الانسجام والاستقرار ، ولذا فنحن ندعو المشرع الى تبني نظام انتخابي مغاير يحقق التماسك والانسجام في المجلس النيابي ويمنح السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة القوة في ممارسة اختصاصاتها وصلاحياتها الدستورية كيما تتمكن من تحقيق المهام المكلفة بها من خلال تعديل قانون الانتخابات العراقي النافذ .

ولنظام التمثيل النسبي عيوب عديدة اهمها :
١- ان هذا النظام الانتخابي يساعد على زيادة التعددية الحزبية اما من خلال انقسام احزاب قائمة الى احزاب صغيرة او بظهور احزاب جديدة فيتولد في الحياة السياسية عدد

٢- تقسيم الدولة الى دوائر : فيتم تقسيم الدولة الى عدة دوائر انتخابية يطبق في بعضها نظام التمثيل النسبي ويطبق في البعض الآخر نظام الاغلبية ، وبالتالي فان هذا النظام سيؤدي الى وجود مجموعتين من الناخبين ومجموعتين من النواب ، المجموعة الأولى من الناخبين تقترح على اساس نظام التمثيل النسبي والمجموعة الثانية منهم تقترح على اساس نظام الاغلبية ، والمجموعة الأولى من النواب سيكون اختيارهم على اساس التمثيل النسبي والمجموعة الثانية منهم سيتم اختيارهم على اساس الاغلبية ، وقد اعتمدت فرنسا في انتخابات عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٤ هذا النظام في توزيع المقاعد .

ثانياً : النظم الانتخابية المختلطة المعقدة :

وهذه النظم تجمع بين صور عديدة من النظم الانتخابية حيث تأخذ من حيث الترشيح والاختيار بالانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة ومن حيث توزيع المقاعد بالانتخاب بالاغلبية والانتخاب بالتمثيل النسبي (xviii) ، وقد تبنت فرنسا هذا النظام من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٦ ، كما تعدّ ألمانيا الاتحادية من الدول التي تميزت في تطبيق هذا النظام منذ عام ١٩٤٩ الى اليوم ، إذ ان تطبيق هذا النظام يقوم على اساس توزيع مقاعد مجلس النواب الالمانى (البنديستاغ) البالغة (٦٥٦) مقعداً مناصفة ، حيث يتم انتخاب نصف الاعضاء بالانتخاب

تتمكن من أداء ابسط الواجبات الملقاة على عاتقها ، وهذا ما حصل في دول عديدة منها فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة في العام ١٩٤٥ - ١٩٥٨ والمانيا في ظل دستور فايمار عام ١٩١٩ والحال في العراق ليس ببعيد عن هذه التجارب . واما اهم مزايا هذا النظام فانها تكمن في العدالة في توزيع المقاعد النيابية وبالسماح بتمثيل جميع الاتجاهات والأحزاب والاراء في المجلس النيابي (xvii) .

ثانياً : النظم الانتخابية المختلطة :

وهو من النظم التي تساهم في ايجاد حكومة ضعيفة وقد اتجهت ارادة بعض الدول الى الاخذ به لتلافي العيوب التي تنشأ من تطبيق بعض النظم بصورة منفردة ، ولذا ذهب البعض منها الى المزج مابين نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة وبين نظام الانتخاب بالاغلبية ونظام التمثيل النسبي وهكذا وللنظم الانتخابية المختلطة نوعان هما:

أولاً : النظم الانتخابية المختلطة البسيطة :

وفيها نظامان :

١- التمثيل النسبي الناقص : وبموجبه يتم تخفيض عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية الى ثلاثة او اربعة مقاعد ويتم انتخاب المرشحين بالتمثيل النسبي ، في حين يتم اختيار مرشحين من قائمة اخرى عن طريق نظام الاغلبية .

على الواقع البرلماني وعلى السلطة التنفيذية بشقها الحكومي ، واما اهم مزايه فان فيه ضمان لتمثيل الاقليات والكتل الصغيرة بشكل عادل .

النتائج :

من خلال استعراضنا لاهم النظم الانتخابية المطبقة في دول العالم ظهر لنا تأثير هذه النظم على طبيعة الحياة السياسية وتشكيل واداء مؤسسات الدولة بشكل عام والحكومة بشكل خاص ، إذ ان النظام الانتخابي المعتمد في الانتخابات له دور بارز واساسي في تحديد نوع النظام الحزبي في الحياة السياسية ، وهذا الامر له انعكاساته الايجابية او السلبية بحسب طبيعته على الواقع البرلماني والحكومي ، فنظام الاغلبية الانتخابية ذو الدور الواحد يساعد على قيام الثنائية الحزبية كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، فالأحزاب الصغيرة نادراً ما تحظى بمقاعد في المجالس النيابية وان حظيت بمقاعد فان عددها يكون ضئيلاً في ظل هذا النظام ، وهذه الثنائية الحزبية تؤدي الى نتائج ايجابية على عمل مؤسسات الدولة ، فعملية اتخاذ القرارات والتصويت على مشاريع القوانين في المجلس النيابي ستكون سريعة وسهلة ومنظمة لوجود الاغلبية البرلمانية الداعمة لهذه التشريعات ، وكذلك عملية اتخاذ القرارات وتبني المشاريع التنفيذية في داخل الحكومة هي الأخرى

الفردية وبالاغلبية ذات الدور الواحد ، ويكون انتخاب النصف الآخر على اساس القائمة والتمثيل النسبي ، ولذا فان الناخب الالمانى يمنح بطاقتين في يوم الانتخاب واحدة لاجل التصويت الفردي من اجل اختيار نائب واحد يتم احتساب فوزه على اساس الاغلبية البسيطة ، واخرى لاجل التصويت لاحدى القوائم الحزبية والتي يتم احتساب الفوز فيها على اساس التمثيل النسبي ، وعليه فان القوائم الحزبية سوف تحصل على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الاصوات التي حصلت عليها ، وقد اشترط القانون الانتخابي الالمانى لعام ١٩٥٦ لاستبعاد الأحزاب التي ليس لها تأثير شعبي كبير ولضمان الاستقرار الحكومي شرطاً آخر على عملية توزيع مقاعد القوائم الحزبية تمثل في وجوب حصول الحزب على ٥% من اصوات الناخبين في الدوائر الكبيرة (التي تتنافس فيها قوائم الاحزاب) او حصوله على ثلاثة مقاعد في الدوائر الصغيرة (التي يجري فيها التصويت الفردي) في الحد الادنى ، وبالتالي فان القوائم الحزبية التي لا تتمكن من تحقيق هذا الشرط يتم استبعادها من التمثيل البرلماني (xix) .

والنظام الانتخابي المختلط كباقي النظم الانتخابية له عيوب ومزايا فاما اهم عيوبه فانها تكمن في التعددية الحزبية التي يوجد فيها تطبيق هذا النظام بما لها من اثار سلبية

لأنها معرضة للانهايار والسقوط في أي لحظة لافتقادها الاغلبية البرلمانية المساندة لها داخل المجلس النيابي ، لذا فان السلطة التنفيذية تكون اضعف ما يكون في ظل هذا النظام .

ولا تختلف النتائج كثيراً عند تبني النظام الانتخابي المختلط ، ولذا يجب التفكير طويلاً ودراسة كل العوامل المؤثرة في عملية الانتخاب والنتائج المترتبة عليها قبل تبني نظاماً انتخابياً معيناً ولا بد من التأكيد على ان هذا النظام الانتخابي يجب ان يضمن الاستقرار في عمل مؤسسات الدولة ويمنحها القدرة على أداء مهامها وكذلك التمثيل العادل للاقلييات .

التوصيات :

من خلال ما تقدم ندعو مجلس النواب العراقي الى :

١. تعديل المادة (٤) من قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بإلغاء نظام سانت ليغو المعدل واعتماد نظام انتخابي جديد يضمن الاستقرار والدعم للسلطة التنفيذية وعمل مؤسسات الدولة بالإضافة الى التمثيل العادل للاقلييات ونحن نقترح ان يتم اعتماد نظام الأغلبية ذي الدور الواحد مع ضمان حقوق الاقلييات من خلال تخصيص مقاعد خاصة لهم على اساس نظام الكوتا.

ستأخذ السياقات الطبيعية بدون عرقلة او تأخير ، لان تشكيلة الحكومة في ظل الثنائية الحزبية عادة ما يكون من حزب الاغلبية وقد يشاركه حزب آخر في بعض مواقع المسؤولية ، ولكن بشكل عام فان السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة ستكون منسجمة وموحدة تجاه السياسات والبرامج الاساسية التي تسعى الى تنفيذها وتتسم بالقوة وبالتالي فان الحكومة في ظل هذا النظام تتمتع بميزتي الاستقرار والقدرة على الانجاز .

واما نظام التمثيل النسبي فانه يساعد على قيام التعددية الحزبية في الواقع السياسي لانه يفسح المجال واسعاً امام تمثيل الأحزاب الصغيرة وغيرها في البرلمان ، فالأحزاب التي تفقد الفرصة بالحصول على مقاعد نيابية في نظام الاغلبية يمكنها ان تحظى بمقاعد في ظل هذا النظام ، وهذه التعددية قد تكون غير محدودة مما يؤدي الى اضطراب عمل المؤسسات الدستورية ، فالعمل داخل المجلس النيابي سيكون معقداً وعملية اتخاذ القرارات ستكون بطيئة وغير فاعلة والحال نفسه في الواقع الحكومي حيث انها ستكون عاجزة امام التحديات التي تواجهها وتكون رؤيتها واستراتيجيتها غير موحدة لانها بالعادة تنشأ من تحالف يضم احزاباً عديدة غير متوافقة وغير منسجمة في رؤاها واهدافها ، يضاف الى ذلك كله ان الحكومة ستكون غير قادرة عن أداء مهامها

استبعاد القوائم التي لا تحظى بتمثيل شعبي واسع لضمان انشاء حكومة منسجمة قوية قادرة على تحقيق الالتزامات الدستورية المطلوبة في مجال الامن والخدمات والازدهار الاقتصادي ومكافحة الفساد وكذلك تحقيق اغلبية مستقرة في مجلس النواب وهذا بدوره سينعكس ايجابياً على تشكيل وعمل كل المؤسسات الدستورية في الدولة .

٢. إذا كانت هنالك ضرورة للابقاء على نظام التمثيل النسبي فاننا ندعو الى عدم اعتماده بالصيغة الحالية بل لابد من تعديله بان يشترط حصول القائمة على نسبة معينة كأن تكون عشرة بالمئة من اصوات الناخبين كما هو معمول به في بعض الدول مثل تركيا ، كشرط لشمولها بنظام التمثيل ، فالقائمة التي لا تحصل على هذه النسبة يتم استبعادها من التمثيل والهدف من ذلك

سعاد الشرقاوي ، د. عبد الله ناصف ،
المصدر السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١
xiv : د. عصام نعمة اسماعيل ، المصدر
السابق ، ٣٨٨
xv : كان العالم البلجيكي (هوندت) استناداً
للقانون المدني في جامعة (كانت) البلجيكية
ومولعاً بالحساب والرياضيات وقد طلب منه
وزير العدل البلجيكي (هيرفن) وضع طريقة
لتوزيع المقاعد النيابية في الانتخابات التي
تأخذ بنظام التمثيل النسبي فوضع هذه
الطريقة وُعرفت فيما بعد باسمه وقد اعتمدها
قانون الانتخاب البلجيكي لعام ١٨٩٩ . د.
صالح جواد الكاظم ، د. علي غالب العاني ،
المصدر السابق ، ص ٥٣
xvi : فمثلاً عندما اخذ النرويج بنظام التمثيل
النسبي عام ١٩٢١ ظهر حزبان جديان هما
الحزب الديمقراطي الراديكالي والحزب
الاشتراكي ثم مالبت ان ظهر الحزب
الشيوعي في انتخابات عام ١٩٢٤ ثم الحزب
الليبرالي في عام ١٩٢٧ ثم الحزب المسيحي
الديمقراطي ، والامر نفسه في هولندا عندما
تبنت هذا النظام عام ١٩١٨ حيث ظهرت
فيها عشرة احزاب جديدة اهمها الحزب
الاشتراكي المستقل والحزب الشيوعي
والحزب المسيحي الاشتراكي والحزب
المسيحي الديمقراطي وحزب الدفاع الوطني

ix : ومنذ صدور قانون الانتخاب لعام ١٩٦٦
في فرنسا فانه بالاضافة الى ان الانتخابات
تجري على اساس الدائرة الفردية على وفق
نظام الاغلبية ذي الدورين يشترط لجواز
اشترك المرشحين في الجولة الثانية
حصولهم على نسبة ١٢,٥% من اصوات
الناخبين المسجلين ، فالمرشح الذي لا
يحصل على هذه النسبة يتم منعه من
المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات .
د. عصام نعمة اسماعيل ، المصدر السابق ،
ص ٣٥٦
x : د. رعد ناجي الجدة ، التطورات
الدستورية في العراق ، ط ١ ، مطبعة بيت
الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠٩
xi : د. عصام نعمة اسماعيل ، المصدر
السابق ، ص ٣٥٨ - ٣٥٩
xii : د. سعاد الشرقاوي ، د. عبد الله ناصف ،
المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨
xiii : وذهب البعض الى ان نظام التمثيل
النسبي كما يصح بالتصويت بالقائمة يمكن
تصوره بدون القائمة وهذا ما يجري بالفعل
في انتخابات جمهورية ايرلندا وانتخابات
مجلس الشيوخ الفيدرالي في استراليا منذ عام
١٩٤٩ ، فيتمتع كل ناخب في هذا النظام
بصوت وحيد يمنحه لمرشح واحد في الدائرة
الانتخابية التي لها ثلاثة مقاعد برلمانية. د.

٩٠% من اصوات الناخبين ويأتي بعدهما في الاهمية الحزب الليبرالي والذي يحصل على ما يقارب من (٦ - ٨) % من مجموع مقاعد البرلمان ولجل ذلك يسمي البعض المانيا الاتحادية اليوم بدولة (الحزبين والربع) او (الحزبين والنصف) اشارة الى ثقل واهمية هذه الأحزاب . د. سعاد الشرقاوي ، د. عبد الله ناصف ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧

ومع هذا كله نجد النظام الانتخابي الالمانى كان السبب الرئيس في تأخر تشكيل الحكومة الألمانية الاخيرة برئاسة المستشار ميركل لمدة (٥) اشهر لان الانتخابات لم تسفر عن تحقيق اغلبية في البرلمان .

وحزب الطبقة الوسطى وغيرهم . د. نعمان احمد الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر ، ط ١ ، منشورات جامعة مؤتة ، الاردن - الكرك ، ١٩٩٤ ، ص ٣١٤ ، هامش رقم ١٤

xvii : د. صالح جواد الكاظم ، د. علي غالب العاني ، المصدر السابق ، ص ٥٦
xviii : د. حميد حنون خالد ، الأنظمة السياسية ، ط ٣ ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٥٧

xix : ان هذا الشرط أدى الى فقدان عدة احزاب لمقاعد البرلمانية ، ومنها حزب اللاجئين الذي كان له (٢٧) مقعداً في البندستاغ عام ١٩٥٣ لانه حصل على ٥,٩% من الاصوات لكنه خسر هذه المقاعد في عام ١٩٥٧ لانه لم يحصل الا على ٤,٦% من الاصوات ، وكذلك الحزب الشيوعي الذي حصل عام ١٩٦٩ على ٠,٦% من الاصوات ، وقد انتج هذا الامر تقليل عدد الأحزاب الالمانية فبينما كان عددها يبلغ (١٧) حزباً في عام ١٩٤٩ (١٢) حزباً منها له تمثيل في البندستاغ ، اصبح العدد (٨) احزاب (٣ - ٤) فقط منها له تمثيل في البرلمان ويعد الحزبان (الديمقراطي المسيحي) و (الديمقراطي الاشتراكي) الحزبان الرئيسان في الحياة السياسية إذ أنهما يحصلان على ما يقارب

ثانياً : البحوث على الموقع الالكتروني :

- (١) : القاضي قاسم حسن العبودي ، الاطار القانوني للانتخاب واثره في الارادة الشعبية – الانتخابات العراقية نموذجاً ، بحث منشور في الانترنت على الرابط الالكتروني : www.althakafaaljadeda.com

ثالثاً : القوانين :

- (١) : قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥
(٢) : قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣
(٣) : قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (١) لسنة ٢٠١٨

مصادر البحث

اولاً : الكتب :

- (١) : د. حميد حنون خالد ، الأنظمة السياسية ، ط ٣ ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠
(٢) : د. داوود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦
(٣) : د. رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، ط ١ ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤
(٤) : د. سعاد الشرفاوي ، د. عبد الله ناصف ، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٩٤ ،
(٥) : د. صالح جواد كاظم ، د. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠
(٦) : د. عصام نعمة اسماعيل ، النظم الانتخابية ، دراسة مقارنة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي ، ط ٢ ، منشورات زين الحقوقية ، لبنان ، ٢٠٠٩
(٧) : د. نعمان احمد الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة ، ط ١ ، منشورات جامعة مؤتة ، الاردن – الكرك ، ١٩٩٤

النظم الانتخابية وأثرها على تشكيل الحكومة..... (٥٥٤)
